

Distr.: Limited
19 March 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والعشرون

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، آيرلندا، آيسلندا*، إيطاليا، البرتغال*، بلجيكا*، بلغاريا*، بولندا، الجبل الأسود، جورجيا*، الداغرك*، رومانيا، سانت كيتس ونيفس*، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، السويد*، سويسرا، فرنسا*، فنلندا*، كرواتيا*، كندا*، ليتوانيا*، ليختنشتاين*، مالطة*، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية*، موناكو*، النرويج*، النمسا، هنغاريا*، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان*: مشروع قرار

.../٢٢

تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق

الإنسان وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ بشأن بناء مؤسسات المجلس و٢/٥

بشأن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، المؤرخين ١٨

حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

وإذ يشير أيضاً إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/١٩ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة في سرى لانكا،

وإذ يؤكد من جديد مسؤولية كل دولة عن ضمان تمتع سكانها كافة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن على الدول أن تكفل اتفاق أي تدبير تتخذه لمكافحة الإرهاب مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء،

وإذ يرحب بالإعلان الصادر عن حكومة سرى لانكا بعقد انتخابات المجلس البلدي في المقاطعة الشمالية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣،

وإذ يرحب ويسلم بالتقدم الذي أحرزته حكومة سرى لانكا في إعادة بناء الهياكل الأساسية وإزالة الألغام وإعادة توطين معظم المشردين داخلياً، وإذ يشير مع ذلك إلى أن الكثير من العمل لا يزال أمامها في مجالات العدالة والمصالحة واستئناف كسب الرزق، وإذ يشدد على أهمية المشاركة الكاملة للسكان المحليين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والأقليات، في هذه الجهود،

وإذ يحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بالدراس المستفاد والمصالحة في سرى لانكا واستنتاجاتها وتوصياتها، وإذ يقر بما يمكن أن تسهم به في عملية المصالحة الوطنية في سرى لانكا،

وإذ يحيط علماً أيضاً بخطة العمل الوطنية الرامية إلى تنفيذ التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالدراس المستفاد والمصالحة التابعة لحكومة سرى لانكا وبالالتزامات المنصوص عليها استجابة لاستنتاجات اللجنة وتوصياتها،

وإذ يلاحظ أن خطة العمل الوطنية لا تتصدى بما فيه الكفاية لجميع استنتاجات اللجنة وتوصياتها البناءة،

وإذ يشير إلى التوصيات البناءة الواردة في تقرير اللجنة، بما في ذلك ضرورة إجراء تحقيق ذي مصداقية في الادعاءات المنتشرة بشأن أعمال القتل خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء القسري، وجعل شمال سرى لانكا منطقة متروعة السلاح، واستخدام آليات محايدة لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، وإعادة تقييم سياسات الاحتجاز، وتعزيز المؤسسات المدنية التي كانت مستقلة في السابق، والتوصل إلى تسوية سياسية بشأن نقل السلطة إلى المقاطعات، وتعزيز وحماية حق الجميع في حرية التعبير، وإجراء إصلاحات تضمن سيادة القانون،

وإذ يلاحظ بقلق أن خطة العمل الوطنية وتقرير اللجنة لا يتصديان بما فيه الكفاية للادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في سري لانكا، بما يشمل حالات الاختفاء القسري، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، وانتهاكات الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، إلى جانب تخويف المدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المدني والصحفيين والانتقام منهم، وتهديد استقلال القضاء وسيادة القانون، والتمييز على أساس الدين أو المعتقد،

وإذ يطلب إلى حكومة سري لانكا أن تفي بالتزاماتها العامة، بما فيها تلك المتعلقة بنقل السلطة السياسية، مما يعد ضرورياً لإتمام المصالحة وتمتع سكان البلد كافة تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان،

وإذ يعرب عن تقديره لجهود حكومة سري لانكا في سبيل تيسير زيارة بعثة تقنية موفدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وإذ يشجع الحكومة على تكثيف حوارها وتعاونها مع المفوضية،

وإذ يشير إلى نداء المفوضية السامية بإجراء تحقيق دولي مستقل وذو مصداقية في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

١- يرحب بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تقديم المشورة والمساعدة التقنية لحكومة سري لانكا فيما يتعلق بتعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا^(١)، وبما تضمنه من توصيات واستنتاجات، وبخاصة فيما يتعلق بإنشاء آلية لتقصي الحقائق تكون جزءاً أساسياً من نهج يتسم بقدر أكبر من الإشراف والشمول لتحقيق العدالة الانتقالية؛

٢- يشجع حكومة سري لانكا على تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير المفوضية، ويدعو أيضاً الحكومة إلى إجراء تحقيق مستقل ذي مصداقية في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء؛

٣- يُكرّر طلبه إلى حكومة سري لانكا بأن تنفذ بفعالية التوصيات البناءة المقدمة في تقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، وأن تتخذ جميع الخطوات الإضافية الضرورية للوفاء بالتزاماتها القانونية ذات الصلة وبتعهداتها باتخاذ إجراءات مستقلة وموثوق بها تكفل لمواطني سري لانكا جميعهم العدالة والإنصاف والمساءلة والمصالحة؛

٤- يشجع حكومة سري لانكا على التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وعلى الاستجابة رسمياً إلى طلباتهم التي لم يبت فيها بعد، وذلك بسبل منها توجيه الدعوات وإتاحة الدخول؛

٥- يشجع المفوضية والمعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على تقديم المشورة والمساعدة التقنية، بالتشاور مع حكومة سري لانكا وبالاتفاق معها، فيما يتعلق بتنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه؛

٦- يطلب إلى المفوضية أن تقدم، بمساهمة المعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة حسب الاقتضاء، استكمالاً شفويّاً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين، وتقريراً شاملاً تعقبه مناقشة بشأن تنفيذ هذا القرار في دورته الخامسة والعشرين.